

# باقان اموم: القضايا الخلافية يمكن ان تحل في يوم واحد

## الحركة الشعبية انفاذ التعديلات الوزارية ليست كافية لالغاء قرارات تعليق المشاركة في الحكومة



# الحزب الشيوعي: المؤتمر الجامع علاج ناجع للازمة الحالية

اعداد : المحرر السياسي  
تصوير: محمد محمود

أقلت الحركة الشعبية لتحرير السودان حجراً حركت به مياه السياسة الراكدة عندما أعلنت مؤخراً عن سحب وزرائها ومستشاريها من حكومة الوحدة الوطنية حيث أدخل ذلك البلاد في نفق أزمة فشلت الإجراءات التي نفذها المؤتمر الوطني في احتوائها حيث قام الشريك بتلبية بعض المطالب التي رفعتها الحركة باعتبارها مؤشراً على الأزمة ودليلاً على عدم جدية شريكها الكبير في الحكومة في انفاذ ما اتفق عليه الطرفان قبل عامين في نيفاشا. القوي السياسية قابلت الحدث بمواقف متباينة لكن دعونا نبدأ أولاً بالحركة الشعبية لثري ردها حول التعديل الوزاري الذي أعلنه رئيس الجمهورية باعتبارها مخرجاً لما تم.

### سته مطالب:

ويقول وليد حامد القيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان لـ«الميدان» ان ما نفذته رئيس الجمهورية من تعديل يمثل الاستجابة لواحد من المطالب التي تقدمت بها الحركة الشعبية وأن ذلك لا يعتبر كافياً لإعادة النظر في القرار الذي اتخذته المكتب السياسي بتجميد مشاركة الوزراء والمستشارين في حكومة الوحدة الوطنية وأضاف : صحيح الخطوة تعتبر جيدة ونرحب بها ولكنها لن تدفع الحركة بتغيير موقفها وإنما يجب اتباعها بخطوات أخرى تدفع بالاستجابة لكل المطالب وأكد وليد حامد بأن ما نادى به الحركة لا يمكن ان يحل في ليلة وضحاها ولكن يمكن اعلان التزام بانفاذ كل المطالب وتشكيل الآليات التي تنزلها لأرض الواقع فوراً عبر جداول زمنية محددة وقاطعة بل كان يمكن ان يكون أسوأ من ذلك لأن البعض كان يتحدث عن العودة الي الحرب بسبب المنهج

المحبط الذي يتبعه المؤتمر الوطني في تنفيذ نيفاشا خاصة وأنه كان يخرج كل يوم بموقف جديد يتجاوز به الاتفاقية ويؤكد عدم احترامه لها. وشدد بأن الحركة لا تعتبر الطرف الاضعف ولكنها الجانب المظلوم لأن نيفاشا تنفذ بالرغبة والالتزام من الطرف الآخر وأن ما حدث من عدم رغبة من جانب المؤتمر الوطني في الالتزام بها هو السبب في ذلك وأزيف حامد بأن علي الشريك الآخر الالتزام بنيفاشا نصاً وروحاً وأن يعمل علي ذلك وهو ما يضمن خروج البلاد من النفق المظلم.

### موقف موحد:

اما باقان أمون الامين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان فإنه أكد لـ«الميدان» بأن موقف الحركة الشعبية موحد تماماً حول القرار الذي اتخذته بسحب الوزراء والمستشارين من الحكومة احتجاجاً علي خرق الاتفاقية . وأضاف بأنه تم تقديم موقف متكامل مشكل من حزمة من القضايا التي طالبت شريكها الآخر باتخاذ قرار حولها علي رأسها حسم قضية نشر القوات المسلحة شمال حدود ٥٦ وبالإضافة لقائمة تضم وزراء ومستشارين ليتم تعيينهم وأضاف أن النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق أول سلفاكير ميارديت رئيس حكومة الجنوب عند اجتماعه بالبشير طالب باتخاذ قرارات تضمن تنفيذ اتفاق السلام قبل اعلان التشكيل الوزاري الجديد وبالتالي فان موقف الحركة الشعبية ما زال كما هو وأنها لن تعود الي الحكومة ما لم يتم تنفيذ مطالبها التي أكد عليها النائب الأول في الاجتماع ، وشدد بأن تلك القضايا يمكن ان تحل في يوم واحد مثلاً من خلال إعلان المؤتمر الوطني قبول تقرير الخبراء حول ابيي باعتباره نهائي وملزم ويقبلون بانفاذه وفق التزامهم السابق بذلك وأن يصدر رئيس الجمهورية في هذا الصدد القرارات اللازمة لتشكيل ادارة ابيي وبعدها يصدر أوامره باعتباره قائداً عاماً بأعادة انتشار القوات الموجودة في أعالي النيل

والوحدة وبحر الغزال ومناطق أخرى شمال حدود ٥٦ كما نصت الاتفاقية تماماً علي ذلك، وكذلك علي الرئيس اصدار القرارات التي تضمن تمويل الاستفتاء وأعتماذ الاستمارة القديمة من دون تغيير الخاصة بادراج الاثنية والديانةبحكم أن السودان دولة متعددة اللغات والاديان وشدد نريد التعبير عن ذلك في الاحصاء السكاني لأنه مثبت في الاتفاقية والدستور اضافة للقضايا الأخرى التي يجب ان تصدر حولها القرارات وبعدها يمكن أداء القسم كما يمكن أن تتحسن العلاقات وينتج الطرفان لتحقيق السلام بالشكل المطلوب والتحول الديمقراطي أكد باقان بأن المؤتمر الوطني يمكن اذا التزم بما نادى به الحركة ان يكسب السلام وبالتالي يتحول التنظيم الي حزب ديمقراطي يكون إضافة للسودان ومكسب للشعب.

ويري الحزب الشيوعي ان ما قامت به الحركة الشعبية فتح الباب لتطوير الازمة السياسية وأزمة الحكم بين الشريكين تصل مستوى جديد ويرى أن الخطر الكامن فيه ينبع من أن الشرعية القائمة في البلاد اليوم تستند الي نيفاشا والدستور الانتقالي الذي تقوم علي أساسه الشراكة ورغم ذلك فإن الحزب الشيوعي يدعم حيثيات الحركة في تبرير موقفها كما أنه يدعم بصفة خاصة طرح الأجيعة حول الاتصال بالقوي السياسية الأخرى وتكوين لجنة بمستوي عالي لإدارة الازمة وحلها مع المؤتمر الوطني ويقول الحزب أن العلاج الناجع لمواجهة هذه القضية وتجاوزها يتمثل في عقد المؤتمر الجامع لتحويل نيفاشا الي رحاب القومية وفك الاختناقات والتباطؤ في مسار تنفيذها وإجراء التحول الديمقراطي بتعديل وتغيير كافة القوانين سارية المفعول في البلاد لتواكب جوهر الدستور الانتقالي ودرء المظالم ورفد وحدة السودان بكل ما من شأنه أن يقود لأن يكون خيار الوحدة هو الغالب في الاستفتاء علي تقرير المصير نهاية الفترة الانتقالية.

### اتفاقيات السلام:

ويقول علي الريح السنهوري الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي لـ«الميدان» بأن أحزاب الأمة القومي والبعث والشعبي والشيوعي وغيرها توافقت علي أن الاتفاقيات الثنائية مع النظام لم تكن مجدية لأنها تمت بعيداً عن الشعب السوداني وفوقية جاءت نتائج لضغوط خارجية ولا يوجد حل الا الذي تتوافق عليه القوي السياسية والاجتماعية في السودان. وأن الطريق الصحيح والممكن لحل الازمة هو الخيار الديمقراطي وهو الحل لمشكلة السلطة والثروة وأن السلطة الان هي المحاصصة بين الشمال والجنوب ودارفور والشرق وهي لا تعبر عن ارادة الشعب لأنها نتاج لمساومات وغيرها. وأن الديمقراطية لن تتحقق في إطار هذا النظام وما يوفره من هامش ضيق للحريات ولذا ينبغي أن تعود السلطة للشعب كاملة كما أعادها عبود وفي أبريل كذلك.

### فرصة أخيرة:

ويقول أحمد جمعة القيادي في حزب البعث القطرية السودانية لـ«الميدان» ان جدية أي عمل وطني تكسبه لحمه جماهيرية وتنظيمية لدعمه في مسيرته. وأضاف ما وفرته الخلافات القائمة الآن بين الشريكين تتمثل في الفرصة الأخيرة في مواجهة المعضلات التي تواجه السودان وبالتالي التقت القوي السياسية .

### فصيل المرجعيات:

ويقول الدكتور عبد النبي علي أحمد الامين العام لحزب الأمة القومي لـ«الميدان» إن الازمة الأخيرة بين شريكي نيفاشا مظهر من مظاهر الازمة الوطنية وأن الخروج منها لا يتم بالتجزئة وليس بتراضي الطرفين ولكن لا بد من علاجها في إطار قومي ، والنظر في إطار يؤسس

سلام متكامل وتحول ديمقراطي حقيقي وهذا كان الهدف الاساسي لاتفاق نيفاشا الذي كان يتحدث عن السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي ولكن كل ذلك لم يحصل وأن الاتفاقيات لم يطبق منها سوى ٥% عدا تكوين حكومة الجنوب وحكومة الوحدة الوطنية والكيان التشريعي، وهو ما أدى الي تازيم القضية الوطنية . وظل المؤتمر الوطني يقدم تنازلاته للاجانب مقابل ملاحقة القوي الوطنية وحتى الموقعين علي نيفاشا تلاحقهم وتعتقلهم بينهم علي محمود حسنين . لذلك الازمة تحتاج الي مجهود قومي وليس حزبياً ، وما ضاع حق وراءه مطالب.

### حيثيات صحيحة:

وقال علي أحمد السيد الناطق بأسم تجمع الداخل عضو المكتب السياسي للاتصادي الديمقراطي لـ«الميدان» ان كل ما ذكرته الحركة حول الصراع صحيح ولذلك فإن التجمع لن يجتمع مع المؤتمر الوطني حول الامر وإنما سيكتفون بالجلوس مع الحركة وحدها. وأشار إلي أن معظم القضايا التي طالبت بها الحركة يناضل التجمع من أجل تحقيقها وأنه يفعل ذلك دوماً في البرلمان علي رأسها الالتزام بانفاذ نيفاشا بكاملها وإجراء التحول الديمقراطي المنشود وغيرها من قضايا تهم الشعب.

## فينيق

### مجدي الجزولي

## شرك الشريكين

نصح العقلاء بكظم الغيظ في مسألة (المؤتمر الوطني) والحركة الشعبية)، إلا ما كان لغة إحسان هادئة، أدنى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو كالتي يسعى بها جماعة (الجودية) بين غريبيين أو زوجين تهددهما الطلاق، ولا تثريب، فالأفيال عند التنازع قد تفسد الغابة، خاصة إذا كانت غابة من خرف، كالتي تنساكن فيها، كل خطوة فيها وكل زاوية (أزمة) بحد ذاتها. ولعل واقع الاتفاقية وطبيعة الازمة السودانية بكلياتها هي ما يفرض هكذا تودة من جانب الذين يفضلون الصبر على الكفر، إلا أن التذكرة الواجبة هي ضرورة أن تنظر القوي الديمقراطية أبعد من قيد المناورات بين الشريكين، وتتأمل في احتمالات وفرص الدفع المستقل، ليس تنكراً لنيفاشا، أو فقراً على الواقع السياسي، وإنما ابدأ لدروب غير التي تنتهي عند أبواب الشريكين. مثلاً، من واجب القوي السياسية الحريصة على السلم وعلى استعادة الديمقراطية أن تعمل جاهدة على إجهاض أي اتجاه نحو الحرب، بغض النظر عن دوافعه، فلقد مات شعبنا بأكثر من حرب أقصرها حروب الرصاص، وأطولها حروب الغريف، فتهتك حتى خياله من رض العنف وخضه. إن كان من درس في تاريخنا ما بعد الاستقلال فهو أن الحرب لم تقدم حلاً، لكنها كانت ثمناً لحلول طابعها الأعم حتى الآن الخوف من انهيارها، كالساعة التي تأتي لا ريب فيها .

كذلك، إذا كان من وسيلة لتعزيز السلم واستدامته فهي الديمقراطية، لا التي يحكتر سلطتها سيدان يتواددان فنتام البلاد قريرة العين ويتخاضمان فتتفصل شبكات الذعر عن ماء المقل، وإنما ديمقراطية تطعم وتكسو وترضي حقوق الحياة ثم كرامة النفوس، يتساوى فيها الناس بغير أنقص. هذا بالطبع مسمى وليس منتهى يسقط من العرش على الفرش، لكنه لن يجدي إن أبرق في الشمال دون الجنوب، أو في الجنوب دون الشمال، حتى وإن كان ما بينهما (فترة انتقالية)، فالديكتاتورية تهدد السلم أينما صغعت صفيحها، ولا فرق في سنة الحقوق بين جنوبي وشمالي، بل إن هذه الديمقراطية المبتغاة، على الأقل في اعتقادي الجريح، هي الوحدة الوطنية ذاتها، والهوية المشتركة التي غاصت دماء بنات وأبناء بلادي في طينها. بالإضافة إلى ذلك، إن ظن الخصمان أن صلاحهما في وساطة كل أهل الأرض دون أهل بلادهم فهذا شطط ليس بعده، حتى وإن أسالت هذه الوساطة في لحظة توازن الانهك بينهما حبر التوقيعات، فهي في بعدها النهائي سمة امبراطورية العصر الذي نعيش، امبراطورية ترى الأرض جميعها بساطها والأفلاك ملكها، لكنها تتبع لنا الظن، ظن الحرية والسلام الذي يأتي ولا يأتي. عليه إن كان من طريق إلى الحياة فهو إعادة اكتشاف (الاستقلال). نذكر في أكتوبر هذا أبجدية قديمة، حية في القلوب وإن صمتت بالعفلة: السلام، الخبز، الحرية!!

# القومية بديلاً للثنائية هو الحل لأزمة الوطن

### تعليقات في السياسة الداخلية



سليمان حامد الحاج

المؤتمر الوطني - كعادته - الالتفاف حول المسببات الأساسية للآزمة ومعالجة قشورها. فقرار رئيس الجمهورية بقبول التشكيل الوزاري المقترح من الحركة الشعبية واعتقله المؤتمر الوطني لمدة شهرين ، لا يمثل حلاً للآزمة التي ظلت تتفاقم منذ تشكيل أول حكومة شراكة والصراع حول وزارتي الطاقة والمالية وما نتج عنه من تداعيات سلبية وغيرها من المواقف المتباينة بين الشريكين في العديد من قضايا الوطن الجوهريّة مثل دارفور وبخول القوات الاممية ... الخ الخ . وحتى التعديلات الوزارية التي قدمتها الحركة الشعبية لم يستجب لها رئيس الجمهورية ، بل أخذ - ورغم التسوية والتكؤ في التنفيذ- بلاوي في ترشيح ياسر عرمان الي منصب مستشار رئيس الجمهورية. من جهة ثانية فإن القوي الانفصالية الشمالية التي خرجت من رحم المؤتمر الوطني ولا زال «حبل صرتها» مغروساً فيه، نري في هذا القرار تنازلاً كبيراً للحركة الشعبية وهزيمة للمؤتمر الوطني - وفقاً لما جاء في بيان حزب «مسير السلام العادل» الانفصالي، وهو

يصف اتفاقية نيفاشا بالمخازي ويطالب بعدم تلبية بقية المطالب خاصة بروتوكول ابيي، بل يذهب للبيان الي أبعد من ذلك عندما يورد بأنه لا مجال للحديث عن وحدة الشمال والجنوب ويطالب الحكومة بالعمل علي التعجيل بالانفصال.

مثل هذا الطرح الذي يمثل تياراً لا يستهان به حتي في قيادة وقاعة المؤتمر الوطني يجد ريفاً له من قوي واسعة في الجنوب، بل في قيادة الحركة الشعبية نفسها ، بالرغم من أن منطلقاته ومسيباته الفكرية والسياسية مختلفة تماماً منه. الا أنه يصب في ذات الهدف.. الانفصال.

امام هذه المخاطر التي تهدد وحدة البلاد واستقرارها، فإن بعض الحلول للآزمة التي يعاني منها الوطن تتمثل في :

- عقد المؤتمر القومي الجامع لكافة القوي السياسية بما فيها الحركة وحزب المؤتمر الوطني لازالة الثنائية. كشرط اساسي لمعالجة أزمة الوطن برؤية قومية.

فطالما بقيت الثنائية والاتفاقات الناجمة عنها ، ستظل المخاطر قائمة . وما حدث بين الشريكين من الممكن ان يتكرر ويعيد انتاج الازمة من جديد سواء في نيفاشا أو ابوجا أو اتفاقيات القاهرة والشرق. ومن الممكن أن تتفجر أزمات كامنة في مناطق أخرى مثل الشمالية وكردفان وغيرها.

- تحقيق التحول الديمقراطي بتغيير كافة القوانين الاستثنائية والاجهزة القمعية المختلفة التي يتناقض وجودها مع الدستور الانتقالي.

وبما أن دورة المجلس الوطني القادمة في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧ ستناقش العديد من القوانين التي تقرر مصير التحول الديمقراطي، ومن بينها قانون القوات المسلحة والشرطة والامن والانتخابات، فإنها تمثل امتحاناً لمصداقية الطرفين . امتحان للمؤتمر الوطني فيما يطرح من قوانين ديمقراطية تتسوق مع الدستور وليست التفاضل حوله، وإمتحان أيضاً للحركة الشعبية بتنفيذ ما وعدت به من موقف حازم ان جاء طرح القوانين عقبه في طريق التحول الديمقراطي.

في واقع الامر أنه امتحان أيضاً لمواقف كل القوي الوطنية - داخل المجلس الوطني - الحادية علي وحدة الوطن وإعلاء راية السلام والديمقراطية في ربوعه. مع ذلك ، سيعطل القول الفصل في يد الجماهير ومنظماتها واتحاداتها المختلفة . دورها في النضال اليومي الصبور لازالة القوانين الاستثنائية هو الذي يفتح الطريق لاتساع مشاركتها في حل أزمة الوطن.